



عالم يتضرر



نظرية أم القرى الإيرانية واستهداف مكة المتكرر!

فوزية رشيد

الإيراني! بسل إن إيران ومنذ قرون تربي أبناءها على حب إسماعيل الصوفي وتصويره كبطل قومي استطاع إحياء أمجادهم من جديد!

يقول «لأرجاني» حول هذه النظرية الإيرانية الاستعمارية: (إنه إن كان علينا أن نعتبر إيران اليوم «دار الإسلام» و«أم القرى» وهي كذلك فعلاً – كما يعتقد! – فيجب أن يخضع أولاً كل المواطنين لإرادة الولي الفقيه، وأن يبايعوه في كل ما يريد! – ويضفي ويؤكد – وينبغي على جميع قادة الدول في الأمة العربية طاعة أوامر الولي الفقيه لأنه الأصلح لحكمهم جميعاً!! هل من وهم أكبر؟! وهل من رؤية استعمارية أسخف بحجة ولاية الفقيه لاستعمار الدول العربية والإسلامية كما يطمحون؟! هكذا يتضح من هذا التوجه السياسي العقدي الاستكباري والاستعماري، إن الأمة العربية هي المستهدف الأول من قيام نظام ولاية الفقيه الذي رعاه الغرب: (إنه (التقية الكبرى) إخفاء هذا الهدف كان بشعار (الطريق إلى القدس فيما الهدف الحقيقي هو الطريق إلى مكة)؛ وكل الوقائع اللاحقة لقيام هذا النظام وحرب الشهور الأخيرة المستمرة حتى الآن، تدل على أن استهداف الحوئي لمكة والسعودية هو الإعداد لحلم الاستيلاء على مكة والدينه كما يطمحون ويتوهمون!

○ من ناحية أخرى فإن هذه النظرية الخرافية المشبعة بالخزعبلات الدينية حول مجيء المهدي المنتظر للشبعة، هو السيطرة على أم القرى القرآنية «مكة المكرمة» لجعلها عاصمة إيران التي ستقود العالم الإسلامي بأكملها؛ وهو هدف سري يتم تدريبه في حوزات فخر وجامعات طهران، كحلم إيراني يعلمون على الحقيقة!

ولذلك هذا يوضح لماذا كل جماعة تنشئها إيران في أي دولة عربية أو إسلامية لا بد أن تكون مؤمنة بنظرية الولي الفقيه!

أي أن هذه الجماعات هي أدوات تنفيذ راهنة ومستقبلية للاستيلاء على السلطة في البلد المعني لتحقيق غاية «أم القرى» في حكم إيران لكل العالم العربي والإسلامي حسب المخطط الخرافي!

○ تصرفات إيران خاصة منذ حكم الملالي توضح أيضاً أنها مثل الكيان الصهيوني لا تعترف بحدود الدول، وتنتظر إلى اليوم التي تخترقها كامتداد لها (غزة – العراق – اليمن – لبنان – سوريا سابقاً) وما اعترافهم الحالي بالحدود لا مجرد تقية حسب كتاب (مفهوم التقية) للمدعو موسوي!

لذلك فلن نجد مجرم إيران حالياً على دول الخليج العربي بحجة كاذبة هي استهدف القواعد الأمريكية، إنما هو هدف أصيل لنظام الملالي!

وهذه تقويض وتصطيط دول الخليج مثلما تم تحطيم العراق واليمن ولبنان!

ونظرية أم القرى كمنهج سياسي أيديولوجي ذو عمق قومي فارسي مبني على الكراهية للعرب، تهدف في النهاية إلى تحقيق (مركزية إيرانية في قيادة العالم الإسلامي بدلاً من مركزية السعودية ومكة) وإقامة حكم ثيوقراطي استبدادي ديني كما يصفه الكاتب الأمريكي «كينيث ماغينيس» بفرص سلطوته على العالم الإسلامي بأكمله بعد تشجيع كل السنة جيروا كما فعل إسماعيل الصوفي في إيران نفسها! هل يقلل المسلمون ذلك؟! وهل عرفنا لماذا يتم استهداف مكة والسعودية من خلال العميل الحوئي؟!!

○ السعودية هي خط الدفاع الأهم والأكبر، ليس فقط عن مكة والمدينة أو الحرمين الشريفين والعقيدة الإسلامية، وعن أرض الجزيرة العربيةأكملها، بل هي خط الدفاع الأهم والأكبر أيضاً عن كل دول الخليج العربي، والصمد لكل الخططات التي تستهدف المنطقة؛ وتقوم بذلك دون ضجيج إعلامي ومن دون بروباجندا كالذي تفعله إيران ووكلائها أو أذنانها!

هدف الحوئي من استهداف السعودية بشكل متكرر واستهداف مكة المكرمة قبلة المسلمين، هو تنفيذ الأجنحة الإيرانية في السعودية والخليج؛ ولذلك مقاومة هذا «الحوئي» هو دفاع عن المقدسات الإسلامية الكبرى التي يستهدفها وعن العقيدة، التي يستهدفها الإيرانيون الصوفيون بدورهم رغم الادعاء بالإسلام!

○ في 1513م اتفق «إسماعيل الصوفي» مع (مانويل الأول) ملك البرتغال على مهاجمة مكة والمدينة والإجهان عليهما، وتحالفت إيران مع مشروع البرتغاليين الساعي إلى انتهاك حرمة قبر النبي (صلى الله عليه وسلم)؛ أي أن المخطط الصوفي الإيراني الذي تستهدف أهدافه وغاياته، إيران الحالية تحت حكم الملالي، هو مخطط يهدف إلى ضرب قبلة المسلمين وإضعاف بلاد الحرمين بكل طريقة!

وحيث كما فعل «إسماعيل الصوفي» عام 1513م تفعل إيران الملالي «الصفوية 2026»، ذات الأمر ومعها بعض الأجنحة الغربية التي أوجدت هذا النظام ليستسلم السلطة عام 1979 بعد إسقاط نظام الشاه! نظرية أم القرى الإيرانية هي استراتيجية سياسية وفكرية تعمل على تزيير مشروع إيران التوسعي، لجعل إيران المركز الأساس للإسلام وجعل «قم» قلباً روحياً بدلاً من مكة المكرمة؛ أي هو بالأصل تمرّد على إرادة الله في جعل بيته الحرام وقبلة المسلمين في مكة – الجزيرة العربية؛ وذلك لأطماع دينوية بغطاء ديني! حيث تُراد من نظرية «أم القرى» الإيرانية، جعل إيران وليس السعودية دولة القلب وقيادة العالم الإسلامي الشيعي والسني بعد تشجيع السنة كما يتوهمون!

○ هي النظرية التي تنتهي إلى عالم (الخرافة السياسية) التي وضعها ووضع أساسها النظري السياسي «محمد جواد لأرجاني» بعد أن طور فكرة «الخميني» هندي الأصل، الذي أعلن نفسه «الولي الفقيه»، حول تصدير الثورة، ومنذ ذلك التوجه الاستعماري لحكم إيران للعالم الإسلامي كله؛ يتم التعبير عنه بشكل سري غير معلن، وأحياناً بشكل معلن؛ وتتخذ هذه وزارة الخارجية وكذلك الدفاع والإعلام كهدف لما يسمى بـ (برون موز) المعني بالعالم العربي بشكل خاص!

هذه النظرية أو المشروع السياسي بلباس ديني (خطر قومي كبير) على الأمنين العربية والإسلامية، خاصة من حيث استنادها التطبيقي على «حكم الولي الفقيه» القائم، وهو خطر من حيث العقيدة المركبة سياسياً – دينياً – عسكرياً، بتحرك الحرس الثوري ووكلائه وأذرعه في المنطقة والخليج!

○ صناعة فارس يحكم العالم العربي ويجاور أوروبا – الروم هي صناعة لاستعادة وهم الإمبراطورية الفارسية مجدداً كما نعرف!

وهو حلم يغذون به أطفالهم منذ الصغر! أبلغ مثال على ذلك تدريس خارطة (Pan Iranism) التي تنصهر صفحات كتب التاريخ والأدب، وحتى الفنون الدراسية الإيرانية منذ الابتدائية وحتى الدراسات العليا في المنهاج الحكومي

انتخابات الكونجرس تحدد مصير الحرب مع إيران

تتمثل تل أبعب اللاعب الأكثر ترقباً لاستثمار تحولات واشنطن لتقويض المشروع النووي الإيراني. ولذلك تتمنى إسرائيل أن يفوز الجمهوريون بمقاع الكونجرس الجديد؛ لأن هذه النتيجة بمخابة فرصة تاريخية لهم وتنسيق كامل للقيام بعمل عسكري مشترك أو مغطى أمريكياً بالكامل لإنهاء الخطر الإيراني وزوال نفوذه الإقليمي. لكن إذا فاز الديمقراطيون ستشعر إسرائيل بخيبة أمل بسبب ضيق الهامش الزمني والسياسي، مما قد يسرع من وتيرة اتخاذها لقرارات دراماتيكية أو ضربات استباقية منفردة قبل يناير القادم، بهدف وضع الإدارة الأمريكية والكونجرس الجديد أمام «أمر واقع» معقد يجبر واشنطن على التدخل لحمايتها وتأمينها عسكرياً.

خلاصة القول، إن صناديق الاقتراع في انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر المقبل لن تعيد رسم الخريطة السياسية داخل واشنطن فحسب، بل ستشكل حجر الزاوية في توجيه بوصلة إدارة ترامب تجاه ملف الحرب مع إيران. ومع ذلك، فإن القراءة المتأنية للمشهد تؤكد أن القرار النهائي لن يكون رهيناً للداخل الأمريكي وحده؛ فالمواقف الإقليمية المتباينة – بين إصرار إسرائيلي على استمرار اللحظة السياسية، وحذر إيراني يمزج بين الردع والحلول الدبلوماسية، ورؤية خليجية حاسمة تتمسك بالاستقرار والمحافظة على المنجزات وترفض الانجرار إلى مغامرات عسكرية – ستفرض جميعها محدّدات صارمة على هوامش الحركة في البيت الأبيض. وفي المحصلة، سواء أقررت الانتخابات «كونجرساً» أم لا، فإنها ستعكس اتجاهات واضحة على الساحة السياسية الأمريكية، علينا ألا نغفل المواقف الإسرائيلية خاصة أن إسرائيل شريك فعال للولايات المتحدة في الهجوم على إيران في بداية الحرب. وبناءً على ذلك

مما سيدفعها لتبني استراتيجية «الردع الخشن» عبر تحريك أذرعها في المنطقة، بهدف إحصال رسالة لواشنطن بأن تكلفة الحرب العسكرية ستكون باهظة على المصالح الأمريكية.

أما إن فاز الديمقراطيون، فستستغل طهران الانقسام الداخلي في واشنطن، وستلعب على هذا الوتر، وستبدي مرونة دبلوماسية أكبر، محاولة فتح قنوات خلفية للتفاوض مع الكونجرس الجديد لتخفيف العقوبات، مستغفدة من رغبة الديمقراطيين التقليدية في تجنب الحروب الشرق أوسطية.

أما دول الخليج العربية فموافقها واضحة منذ بداية الصراع الأمريكي الإيراني: فهي دائماً تدعو إلى التهدئة وعدم التصعيد تجنباً لتبعات الحرب على المنطقة، ولا اعتقد أن مواقفها ستغير نتيجة المستجدات التي قد تطرأ على المشهد السياسي الأمريكي، فإن هذه الدول ووسط هذا التجاذب، تنطلق في قراءتها للمشهد من رؤية حاسمة ومستقلة عن تقلبات واشنطن الداخلية، وسواء أسفرت الانتخابات عن كونجرس أغلبته جمهورية مؤيد للتصعيد أو ديمقراطي مكبل له، فإن الموقف الخليجي يظل ثابتاً على استراتيجية تصفير الأزمات وحماية المنجزات الاقتصادية. كما أن دول المنطقة –وحسب تصريحات المسؤولين فيها– لن تكون مظلة لأي مواجهة مفتوحة تهدد مرات الطاقة ولأساس الإمداد، بل ستستمر في مراسلة دبلوماسية متوازنة تحافظ على قنوات التهدئة مفتوحة مع طهران، مع التمسك الصارم برفض استخدام أراضيها أو أجواؤها كمطلق لأي عمل عسكري هجومي.

من جانب آخر، ونحن نتحدث عن التغييرات التي قد تطرأ على الساحة السياسية الأمريكية، علينا ألا نغفل المواقف الإسرائيلية خاصة أن إسرائيل شريك فعال للولايات المتحدة في الهجوم على إيران في بداية الحرب. وبناءً على ذلك



بقلم:

د. جاسم بونوفل

أغلبيته، وهذا سيمنح ترامب فرصة لترميز سياساته بشأن المواجهة مع إيران دون قيود. وهذا السيناريو قد يدفعه نحو خيارين: إما الذهاب إلى الحد الأقصى من التصعيد العسكري والاقتصادي ضد إيران دون عراقيل من معارضة الكونجرس، أو استخدام هذا التفويض القوي كأداة ضغط هائلة لإجبار طهران على إبرام «صفقة كبرى» بشروطه الخاصة.

أما السيناريو الثاني، فهو فوز الديمقراطيين بالكونجرس وهذا يعني خسارة إدارة ترامب الأغلبية، وفي هذه الحالة سيصطدم الرئيس بكونجرس معارض يمتلك القدرة على تكبيل صلاحياته الحربية وتقيد ميزانيات الدفاع. هنا، قد يتجه ترامب إما إلى خيار «الضربة الخاطفة الاستباقية» قبل تسلم الكونجرس الجديد مقاعده لرفض أمر واقع، أو الاتكاء نحو العقوبات الاقتصادية المشددة مع تجنب التورط في حرب مفتوحة لا تحظى بغطاء تشريعي.

في المقابل، تتابع طهرن المشهد السياسي الأمريكي، وترقره بتعمق وحذر شديدين من أجل اتخاذ القرار المناسب الذي ينسجم مع كل المستجدات التي تطرأ على الساحة الأمريكية، وهي تعلم علم اليقين أنه في حال فوز الجمهوريين بالأغلبية في الكونجرس فلن ذلك يعني أن خيار المواجهة بات أكثر ترجيحاً،

يبدو أن الرئيس ترامب، واقع تحت تأثير مشهد انتخابات التجديد النصفي للكونجرس؛ ونتيجة لذلك، فهو يؤجل اتخاذ أي قرار بشأن مسار المواجهة مع إيران، ولكنه في الوقت ذاته لا يريد إغلاق هذا الملف تماماً. وبناءً على ذلك، فهو لا يفك عن إطلاق تصريحاته بشأن ملف الحرب، وفي ظني أنه يفعل ذلك لكي يُشعر الإيرانيين أن موضوع حسم الصراع – سواء بالسلم أو القتال – مازال حياً في حساباته.

ومن هنا، فإن محتوى تصريحاته يجمع بين النقيضين: التهديد باقتلاع نظام الملالي من جذوره، والدعوة إلى إبرام صفقة جديدة. وتأسيساً على ذلك يمكن التأكيد أن قرار الحرب أو السلم مع طهران لم يعد معلقاً بجهوية الآلة العسكرية أو جدوى العقوبات الاقتصادية وحسب، بل بات رهيناً لطبيعة التفويض الذي سيسلمحه الناخب الأمريكي للرئيس ترامب. إذ إن مخرجات هذه الانتخابات ستحدد بشكل مباشر شكل «الغطاء السياسي» الذي سينحرف من خلاله ترامب في محيط إقليمي شديد التعقيد، حيث تتداخل حسابات واشنطن الداخلية مع شبكة معقدة من المواقف الإقليمية المتباينة، والتي تبدأ من استراتيجية الردع والدبلوماسية في طهران، وتمز بمقاربة عواصم المنطقة المتمسكة بالاستقرار والحفاظ على المنجزات التنموية، وصولاً إلى مساعي تل أبيب لإقتناص اللحظة التاريخية لفرص واقع جديد.

هنا، يبرز سؤال جوهري يفرض نفسه بقوة في هذا السياق وهو: إلى أي مدى ترتبط خيارات ترامب القادمة بالتأرجح التي ستسفر عنها صناديق الاقتراع في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس التي ستجرى في الثالث من نوفمبر القادم؟

إن الإجابة عن هذا السؤال يمكن تلخيصه في سيناريوهين: الأول هو فوز الجمهوريين وفي هذه الحالة سيحافظ الحزب الجمهوري على

التفكير العلمي.. حين تصبح المعرفة نهجا في الحياة

إطلاق المواقف، يصبح أكثر قدرة على مواجهة الشائعات والخرافة والتضليل، وأكثر استعداداً لاتخاذ قرارات عقلانية في القضايا التي تمس حياته ومستقبله.

وهنا يصبح التفكير العلمي قضية اجتماعية وليست أكاديمية فقط.

إن أخطر ما يواجه أي مجتمع ليس أن يجهل بعض المعلومات، فالمعلومات يمكن الحصول عليها، وإنما أن يفقد القدرة على التفكير المنظم في المعلومات التي يمتلكها.

ففي عصر تتدفق فيه المعلومات بلا توقف، لم تعد المشكلة الكبرى هي الوصول إلى المعلومة، وإنما معرفة أي المعلومات تستحق التصديق، وأيها يحتاج إلى التحقق، وأيها لا يتجاوز كونه رأياً أو ادعاء.

وهذا يجعل التفكير العلمي أكثر أهمية من أي وقت مضى. إننا لا نحتاج جميعاً إلى أن نكون علماء، لكننا نحتاج جميعاً إلى أن نتعلم شيئاً من طريقة العلماء في التفكير: أن نسال، ونبحث، ونختبر، ونراجع، وأن نضع الحقيقة فوق الرغبة في الانتصار للرأي. فالمجتمع الذي يمتلك هذه العقلية لا يخشى تصحيح أخطائه، لأن الخطأ عنده ليس نهاية الطريق، وإنما خطوة في طريق المعرفة.

أما المجتمع الذي يحول أفكاره إلى مسلمات مغلقة، ويرفض مراجعتها مهما تغيرت الأدلة، فإنه لا يحمي نفسه من خطر الانحلال. فالتفكير العلمي لا يكتفي بجمع المعلومات، بل يمتد إلى اختبارها، والتأكد من صحتها، والتأكد من أن المعلومات التي نستخدمها في حياتنا اليومية، فالإنسان الذي يفكر بطريقة علمية لا يتعامل مع كل معلومة يسميها باعتبارها حقيقة، ولا يرفضها لمجرد أنها لا تتفق مع رأيه. يسأل أولاً: ما مصدرها؟ وما الدليل عليها؟ وهل توجد تفسيرات أخرى؟ وهل يمكن اختبارها؟ وهل تتفق النتائج مع مقدماتها؟

وبذلك يصبح التفكير العلمي نوعاً من الانضباط العقلي. إنه لا يعني أن الإنسان لا يخطئ، وإنما يعني أن لديه استعداداً لاكتشاف خطئه وتصحيحه. ولا يعني أنه يمتلك إجابة عن كل سؤال، وإنما أن يعرف متى يقول: لا أعرف. وهذه ربما واحدة من أصعب المهارات الفكرية؛ لأن الاعتراف بعدم المعرفة يتطلب قدراً من الثقة بالنفس أكبر من الادعاء بمعرفة لا يمتلكها الإنسان.

ومن هنا أيضاً يمكن فهم الفرق

بين المعرفة والثقافة العلمية. فالمعرفة قد تعني امتلاك المعلومات، أما الثقافة العلمية فتتجاوز ذلك إلى امتلاك القدرة على استخدام هذه المعلومات بطريقة صحيحة. قد يحفظ شخص عشرات الحقائق، لكنه يربط بينها بطريقة خاطئة. وقد يعرف آخر معلومات أقل، لكنه يستطيع تحليلها واستخلاص نتائج منطقية منها. وفي كثير من الأحيان يكون الثاني أكثر قدرة على التعامل مع الواقع.

المشكلة الأخرى أن التخصص العلمي، وهو ضرورة لا غنى عنها لتقدم المجتمعات، قد يتحول أحياناً إلى عزلة معرفية. فكلما ازداد العلم تخصصاً، أصبحت لغته أكثر تعقيداً، وأصبحت المسافة بين التخصص والجمهور أكبر. وهذا أمر مفهوم إلى حد كبير، لكنه يصبح مشكلة عندما نتحول اللغة العلمية إلى وسيلة لإقصاء الآخرين، أو إلى أداة لإظهار التفوق، أو عندما يصبح استخدام المصطلحات المعقدة بدلاً عن وضوح الفكرة.

العالم الحقيقي لا يحتاج إلى الغموض لكي يفبت علمه، والمثقف الحقيقي لا يحتاج إلى تعقيد لغته لكي يثبت ثقافته. قيمة المعرفة تظهر عندما نستطيع أن نفسر الواقع، ونساعد الآخرين على فهمه، ونفتح الطريق أمام معالجة مشكلاته. ولذلك فإن التفكير العلمي الذي تحتاج إليه المجتمعات لا ينبغي أن يبقى محصوراً داخل الجامعات ومراكز الأبحاث والمختبرات. يجب أن ينتقل إلى المدرسة، والإعلام، والإدارة، والسياسة، والاقتصاد، وحتى إلى العلاقات اليومية بين الناس.

فالمجتمع الذي يتعلم أفراده السؤال قبل التصديق، والتحقق قبل الحكم، والبحث عن الدليل قبل



بقلم:

خالد فياض

سبقة إليه الآخرون، فيضيف جديداً أو يصحح خطأ أو يعيد اختبار نتيجة سابقة. ولذلك فإن التطور العلمي لا يقوم على الاعتقاد بأن ما نعرفه اليوم هو الحقيقة النهائية، وإنما على الاعتراف بأن المعرفة قابلة دائماً للاختبار والمراجعة والتطوير. وهذه الفكرة البسيطة تحمل دلالة عميقة في حياتنا اليومية. فالإنسان الذي يفكر بطريقة علمية لا يتعامل مع كل معلومة يسميها باعتبارها حقيقة، ولا يرفضها لمجرد أنها لا تتفق مع رأيه. يسأل أولاً: ما مصدرها؟ وما الدليل عليها؟ وهل توجد تفسيرات أخرى؟ وهل يمكن اختبارها؟ وهل تتفق النتائج مع مقدماتها؟

وبذلك يصبح التفكير العلمي نوعاً من الانضباط العقلي. إنه لا يعني أن الإنسان لا يخطئ، وإنما يعني أن لديه استعداداً لاكتشاف خطئه وتصحيحه. ولا يعني أنه يمتلك إجابة عن كل سؤال، وإنما أن يعرف متى يقول: لا أعرف. وهذه ربما واحدة من أصعب المهارات الفكرية؛ لأن الاعتراف بعدم المعرفة يتطلب قدراً من الثقة بالنفس أكبر من الادعاء بمعرفة لا يمتلكها الإنسان.

ومن هنا أيضاً يمكن فهم الفرق

قراءة في مداولات الجمعية العامة في دورتها 81

الأحمر، والأوضاع في لبنان وسوريا والسودان. النقطة الثانية: معضلة الصلاحيات للحكم على أداء الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنصاف، ينبغي التمييز بين دورها منبراً دبلوماسياً وأليات القرار الملزم. فعلى الصعيد السياسي، نجحت الدورة جزئياً في تعرية المواقف وعزل الأطراف المنتهكة للقانون الدولي، وكانت الاستجابات الجماعية تعبيراً رمزياً قوياً عن ذلك. أما على الصعيد التنفيذي، فقد عجزت المداولات عن إنتاج أي آلية تلزم الدول بوقف الفعيل العسكرية، لأن الميثاق يضع مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين في يد مجلس الأمن، حيث يكفي «فيتو» واحد من الأعضاء الدائمين لشل أي تحرل. وحتى الأدوات المتاحة للجمعية، فقرار «حكومة عالمية»، بل مرارة بالفشل المطلق، فهي ليست «حكومة عالمية»، بل مرارة للنظام الدولي بكل اختلالاته، ويمكن الخلل الحقيقي في بنية مجلس الأمن ونظام الفيتو الذي يمنح القوى الكبرى وحلفاءها حصانة من المساءلة.

ولعل هذا ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش إلى التأكيد في افتتاح الدورة الحالية أن العالم يتحول «شكلاً لا رجعة فيه» نحو نظام متعدد الأقطاب، مطالباً بإصلاح مجلس الأمن ليعكس واقع القرن الحادي والعشرين. وما لم يتحقق هذا الإصلاح، سستبقى الجمعية العامة للأمم المتحدة صوتاً عاليا للضمير الإنساني، لكنه صوتٌ بلا يد.

تأتي مداولات الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المنعقدة تحت شعار «استعادة الثقة وإدارة التحول: أمم متحدة تفي بوعودها للجميع»، لتكشف مجدداً الفجوة العميقة بين قوة الخطاب وضعف القدرة على إيصال الحروب. ويسعى هذا المقال إلى تقييم أعمال الدورة ومواقف القوى الفاعلة فيها، والإجابة عن سؤال يتجدد مع كل دورة: هل فُشلت الجمعية واكتفت بالخطابات بدلاً من حل المشكلات العالمية وخاصة إيقاف الحروب

للإجابة عن هذا السؤال نتوقف عند 3 نقاط أساسية:

النقطة الأولى: استمرار الانقسام الدولي لقد عكست منصة الأمم المتحدة هذا العام انقساماً جيوسياسياً حاداً. فقد دافع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن الحرب التي تخوضها بلاده ضد إيران منذ سبعة أشهر، ملوحاً بقدرة على «إبادتها»، ومتوقفاً في الوقت نفسه التوصل إلى اتفاق معها بعد الانتخابات الصيفية، فيما بقيت الحرب الروسية الأوكرانية بلا أفق واضح للتسوية رغم الوعود المتكررة بإنهائها. وتصدرت المسألة الإنسانية في غزة والضفة الغربية كلمات القادة العرب: إذ وصف أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ما جرى في غزة بأنه «إبادة جماعية بكل ما تحمله الكلمة من معنى» و«وصمة عار في جبين الإنسانية»، وأكد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أن القرارات الدبلوماسية «حبرا على ورق» التي يتعلّق الأمر بإسرائيل. وفي مشهد بالغ الدلالة، غادرت وفود عشرات الدول القاعة قبيل كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي نفى تهمة الإبادة رغم تجاوز عدد الضحايا الفلسطينيين ثلاثة وسبعين ألفاً.

كما حضرت أزمات متقاطعة أخرى، في مقدمتها أمن الممرات المائية من مضيق هرمز إلى البحر

بقلم:

د. نبيل العسومي

